الأمم المتحدة

A/69/839/Add.8

الجمعية العامة

Distr.: General
29 April 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٦١ (ب) من جدول الأعمال
تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ والميزانية المقترحة للقوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	٤٩٢ ٦٢٢ ٠٠٠ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	٤٩١ ٨٩٩ ٧٠٠ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	٧٢٢ ٣٠٠ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	٥٠٩ ٥٥٤ ٤٠٠ دولار
النفقات المتوقعة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥[أ]	٥٠٩ ٥٥٤ ٢٠٠ دولار
النقص المتوقع في الإنفاق في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥[أ]	٢٠٠ دولار
مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٥١٧ ٥٥٣ ٢٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٥١٤ ٠٥٩ ٣٠٠ دولار

(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

010515 010515 15-06771 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - تستتبع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٢٣ و ٣٦ و ٣٧ أدناه تخفيضا قدره ٩٠٠ ٤٩٣ ٣ دولار في الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد قدّمت اللجنة توصيات وملاحظات بشأن مسائل معيّنة، حسب الاقتضاء، في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، اجتمعت اللجنة بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختُتِمت بردود خطية تلقتها في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للاطلاع على المعلومات الأساسية. ويمكن الاطلاع في التقريرين المرتقبين ذوي الصلة (A/69/838 و A/69/839، تباعا) على التعليقات والتوصيات المفصلة للجنة بشأن النتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وبالقضايا الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام.

ثانيا - أداء الميزانية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

٣ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦٦ مبلغاً إجماليه ٠٠٠ ٦٢٢ ٤٩٢ دولار (صافيه ٠٠٠ ٤٦٥ ٤٨١ دولار) للإنفاق على القوة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقُسِّم المبلغ الكامل أنصبةً مقررة على الدول الأعضاء. وبلغ إجمالي مجموع النفقات خلال الفترة المذكورة ما قدره ٧٠٠ ٨٩٩ ٤٩١ دولار (صافيه ٢٠٠ ٩٢٤ ٤٧٨ دولار). ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن الفرق وقدره ٣٠٠ ٧٢٢ دولار، بالقيمة الإجمالية ٠,١ في المائة من الاعتمادات.

٤ - ويرد تحليلٌ مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/606). ويعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي:

(أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالوحدات العسكرية (٧٠٠ ٢٤٥ ٨ دولار، أو ٢,٧ في المائة) بسبب تراجع المتوسط الفعلي لنشر أفراد الوحدات بالمقارنة مع القوام

المدرج في الميزانية، وهو ما جعل متوسط معدل الشغور الفعلي يبلغ ٣٠,٩ في المائة بالمقارنة مع المعدل المدرج في الميزانية والبالغ ٢٦,٥ في المائة. وقابل هذا الانخفاض جزئيا احتياجات إضافية تتعلق بإعادة أفراد وحدتين إلى أوطانهم.

(ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين (٧٠٠ ٤٨٤ ٥ دولار أو ٨,٧ في المائة) ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي وهو ١٣,٤ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وهو ٥ في المائة، الشيء وهو ما نجم عن نقصان متوقع في الوظائف بسبب تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض ملاك الموظفين المدنيين؛

(ج) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٢٢٩ ٣ دولار، أو ١١,٨ في المائة)، بسبب انخفاض الاحتياجات المتصلة باقتناء المرافق الجاهزة نتيجةَ إغلاق موقعين وإعادة هيكلة ثلاثة مواقع؛ وانخفاض الاحتياجات من البترين والزيوت ومواد التشحيم بسبب انخفاض تكلفتها الفعلية؛ وانخفاض الاحتياجات من لوازم الدفاع الميداني نتيجة لانخفاض مستوى نشر أفراد الوحدات العسكرية؛ وانخفاض الاحتياجات من قطع الغيار؛

(د) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات (٦٠٠ ٢٨٨ ٢ دولار أو ٣٦,٣ في المائة) بسبب عدم وجود احتياجات لتغطية رسوم الجهاز المرسل المجاوب، وارتفاع المبالغ المستردة لقاء رسوم استخدام الهاتف في المكالمات الخاصة (انظر A/69/606، الفقرات ٣٢ و ٣٣ و ٣٧ و ٤١).

٥ - وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا احتياجاتٌ إضافية في ما يلي:

(أ) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الوطنيين (١٠٠ ٨٦٣ ١٢ دولار أو ٣٨,٦ في المائة)، بسبب ارتفاع درجات الرتب الفعلية عن تلك المدرجة في الميزانية، والتكاليف العامة للموظفين المتعلقة بالموظفين الوطنيين، فضلا عن دفع تعويضات للموظفين الذين أنهيت تعييناتهم وفقا للتوصيات المنبثقة عن استعراض ملاك الموظفين المدنيين. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بعد الاستفسار أنه جرى صرف تعويضات إنهاء الخدمة لصالح ٢٥ من الموظفين الوطنيين الذين ألغيت وظائفهم وأنهيت تعييناتهم، بمبلغ إجمالي قدره ٣١٨ ٥٥٦ ١ دولار. وبلغ بدلُ الإجازة السنوية للموظفين المنتهية خدمتهم ما قدره ٤٥٩ ٥٨٣ دولار؛

(ب) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالنقل البحري (٣٠٠ ٨٦٠ ٤ دولار أو ١٣ في المائة) بسبب تسوية الرسوم غير المسددة المتصلة بفترات سابقة والمتعلقة باستئجار المراكب وتشغيلها لصالح فرقة العمل البحرية، وكذلك استئجار ١٠ مراكب وتشغيلها طوال

فترة الاثني عشر شهرا بكاملها مقارنة بتشغيل ٩ مراكب لمدة ١٠ أشهر على النحو المدرج في الميزانية (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٤ و ٤٠) (انظر أيضا الفقرتين ٤٠ و ٤١ أدناه).

٦ - وعند الاستفسار عن الخطوات التي اتخذها القوة لمعالجة استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات بشأنها خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)، أُبلغت اللجنة الاستشارية بالإجراءات التي اتخذها القوة في المجالات الثلاثة التالية:

(أ) العقود: لمعالجة المسألة المبلغ عنها والمتعلقة بنقص الرقابة على العقود المرتفعة القيمة، تقوم القوة باستعراض هيكل وحدة إدارة العقود والمهام التي تتولاها بهدف تعزيز تلك المهام. وأوضحت القوة أيضا أنها تبذل جهودا من أجل رصد المدفوعات والاستفادة من خصومات السداد السريع. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن تقرير الأمين العام عن ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (A/69/731 و Corr.1) يتضمن اقتراحا يرمي إلى تعزيز هذه الوحدة عن طريق تحويل وظيفة موظف إدارة العقود (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة من الرتبة ف-٤ (انظر أيضا الفقرة ٣١ أدناه)؛

(ب) إدارة الوقود: أكدت القوة اتخاذ إجراءات تصحيحية أثناء الزيارة التي قام بها المجلس لمقرها من أجل أن يتم قيْد مستويات احتياطي مخزون الوقود على الوجه الصحيح؛ و

(ج) إدارة الموارد البشرية: فيما يتعلق بأوجه التباين التي أشار إليها المجلس فيما بين قوائم الموظفين المدنيين وسجل التقييمات في النظام الإلكتروني لتقييم الأداء، ردت القوة بأن المقارنة بين هاتين المجموعتين من البيانات قد لا تعكس الحقيقة، إذ لا يشمل نظام التقييم سوى الموظفين المعينين بالعقود المحددة المدة والعقود المستمرة والعقود الدائمة. وأبلغ المجلس بأن القوة تبذل جهودا من أجل تحميل تقارير تقييم خاصة لجميع الموظفين الآخرين في نظام التقييم المذكور، وأنها بصدد مناقشة تلك الجهود مع مقر الأمم المتحدة.

٧ - ويشير تقرير الأمين العام في تقريره أيضا إلى أن تطبيق المرحلة الأساسية من نظام أوموجا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة قد بدأ في تموز/يوليه ٢٠١٣. ويشير كذلك إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبدء العمل بنظام أوموجا قد أفضيا إلى إلغاء ١٥ وظيفة دولية و ٢٥ وظيفة وطنية في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/606، الموجز). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن هذه التخفيضات في الوظائف كانت نتيجة مباشرة لاستعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجري في عام ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه من السابق لأوانه تقييم الأثر الكامل الذي يترتب على تطبيق نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بأساليب العمل والتوظيف.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تعد من بين أولى البعثات التي راعت أثر تطبيق نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مقترحاتها المتعلقة بملاك الوظائف. وترى اللجنة بوجه عام أنه ينبغي للبعثات الأخرى، حيثما أمكن، أن تدرس ما يمكن تحقيقه من أوجه الكفاءة الناشئة عن تنفيذ هاتين المبادرتين، من جملة المبادرات الأخرى، وتشير أيضا إلى توقعات الجمعية العامة فيما يتعلق بتحقيق الفوائد الناجمة عن تنفيذ هذين المشروعين والإبلاغ عنها بطريقة واضحة وشفافة (انظر قراري الجمعية العامة ٦٩/٢٧٤، الفرع سادسا، الفقرة ١٣ و ٦٩/٢٦٢، الفقرة ٥).

٨ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن المعلومات المقدمة في تقرير الأداء عن كل وجه من أوجه الإنفاق، حسب الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

ثالثا - المعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة الحالية

٩ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد بلغت منذ إنشائها وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ما مجموعه ٠٠٠ ٩٠٩ ٤١٢ ٧ دولار. وبلغت المدفوعات الواردة حتى التاريخ نفسه ٠٠٠ ٣٥٩ ٣٧٦ ٧ دولار، وبقي رصيد غير مسدَّد قدره ٠٠٠ ٥٥٠ ٣٦ دولار. وتلاحظ اللجنة أن الوضع النقدي للقوة كان يبلغ ٠٠٠ ١٠٠ ٤٤٤ دولار في ٢ آذار/مارس ٢٠١٥؛ وهو مبلغ يغطي الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر والبالغ قدره ٠٠٠ ٢٨٨ ٥٩ دولار، ويتبقى من ذلك مبلغ نقدي قدره ٠٠٠ ٨١٢ ٣٨٤ دولار.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الرصيد غير المسدد فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات كان قد بلغ ٠٠٠ ٢٢٧ ٢٩ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١١ - وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، جرى تسديد مبلغ قدره ٠٠٠ ٦٦٢ ٢٢ دولار فيما يتعلق بما عدده ٥٢٥ من المطالبات الناجمة عن حالات الوفاة والعجز منذ إنشاء القوة. وأبلغت اللجنة بأنه في ذلك الوقت كانت هناك مطالبة واحدة لم يبت فيها بعد. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تُسوّى تلك المطالبة المتبقية على وجه السرعة.

١٢ - وفيما يتعلق بشغل الوظائف، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المعدلات حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ كانت كما يلي:

الفئة	الوظائف المأذون بها[أ]	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (النسبة المئوية)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
الوحدات العسكرية	١٥ ٠٠٠	١٠ ١٤٧	٣٢,٤
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٣١٣	٢٨٢	٩.٩
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٣٥	٢٩	١٧,١
فئة الخدمات العامة الوطنية	٦١٨	٥٧٧	٦,٦

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

١٣ - وزُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبلغت نفقات تلك الفترة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ ما إجماليه ٠٠٠ ٣٧٣ ٣١٢ دولار. ويتوقع الأمين العام أن يجري إنفاق الاعتماد البالغ ٤٠٠ ٥٥٤ ٥٠٩ دولار بتمامه بحلول نهاية الفترة الحالية.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بموجب قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، ووسع نطاقها في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ومدد تلك الولاية بموجب قراراته اللاحقة. وينتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥ أحدثُ تمديد للولاية أذن به المجلس بموجب قراره ٢١٧٢ (٢٠١٤).

١٥ - وترد افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ في الفقرات من ٦ إلى ١٣ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (A/69/731 و Corr.1). وتمشيا مع خطة البعثة، تتلخص الأولويات الرئيسية فيما يلي: (أ) الاحتفاظ بقوة قادرة فعلا على الردع ومنع التراعات ونزع فتيلها من أجل استدامة وقف أعمال القتال، وكذلك مساعدة الجيش اللبناني في الحفاظ على بيئة أمنية مستقرة خالية من أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة جنوبي نهر الليطاني؛ (ب) وتعزيز الاتصال والتنسيق على الصعيد الاستراتيجي، لا سيما من خلال الآلية الثلاثية، سعيا لتعزيز الترتيبات الأمنية، والقيام، تحقيقا لتلك الغاية، بتعزيز احترام الخط الأزرق، بوسائل منها مواصلة وضع علامات مرئية على امتداده؛ (ج) وتوسيع نطاق الشراكة الاستراتيجية بين القوة المؤقتة

والجيش اللبناني، بسبل منها دعم جهود بناء القدرات؛ (د) ومواصلة إشراك الحكومة اللبنانية في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا سيما من خلال السعي إلى زيادة مشاركتها في جنوب لبنان؛ (هـ) ومواصلة الدعم البحري الذي تقدمه إلى القوات البحرية اللبنانية لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة غير مأذون بها بحرا (المرجع نفسه، الفقرة ٦).

١٦ - وسيواصل عنصر الدعم التابع للقوة تقديم المجموعة الكاملة من خدمات الدعم إلى جميع عناصر القوة في ٥٥ موقعا، وفي مقرها الرئيسي في الناقورة. ويشمل ذلك مواصلة استخدام طريق دعم رئيسي واحد وعبر المياه الساحلية باستخدام سفينة بحرية مستأجرة بعقد تجاري (المرجع نفسه، الفقرة ١٠). ويذكر التقرير أن القوة سوف تستمر في السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة عن طريق ما يلي: (أ) الاستعاضة عن المولدات الموجودة بمولدات جديدة تتألف من وحدات مائية/كهربائية تعمل بنظام حقن الوقود؛ (ب) واستخدام السفينة البحرية التجارية الوحيدة لتناوب القوات؛ (ج) وخفض اقتناء قطع الغيار والمواد المُستهلكة؛ (د) وترشيد الأعمال الهندسية من أجل صيانة أو تسليم نحو ١٠ مواقع خاصة بالبعثة؛ (هـ) مواصلة إسداء الدعم إلى كيانات أخرى علاوة على أنشطة الدعم المقدم على صعيد المنطقة (انظر أيضا الفقرة ١٨ أدناه)؛ (و) ومواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/69/731، الفقرة ١٢).

١٧ - وفيما يتعلق باستعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، يشير التقرير إلى أن القوة أسرعت في تنفيذ نتائج الاستعراض في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، من خلال تخفيض صاف لما عدده ٨٠ وظيفة (٣٩ وظيفة دولية و ٤١ وظيفة وطنية) وتحويل ١٣ وظيفة دولية إلى وظائف وطنية. ويقترح في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ تخفيض صاف لما عدده ٥٦ وظيفة (٣٨ وظيفة دولية و ١٨ وظيفة وطنية) وتحويل ٢٨ وظيفة دولية إلى وظائف وطنية. وترد التعليقات المفصلة للجنة وتوصياتها بشأن مقترحات ملاك الموظفين ذات الصلة بذلك في الفقرات من ٢٤ إلى ٣٢ أدناه.

باء - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

١٨ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن القوة ستواصل تعاونها الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ومدّه بالدعم في حدود الموارد المتاحة (المرجع نفسه، الفقرتان ١٢ (هـ) و ١٤). وسيجري أيضا مواصلة تقديم الدعم، في حدود الموارد المتاحة، لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا (المرجع نفسه، الفقرة ١٢ (هـ)). وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل القوة توفير الخدمات على

صعيد المنطقة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشؤون السلوك والانضباط، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأنشطة الرقابية لصالح قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندیزي، إيطاليا (المرجع نفسه، الفقرة ١٤). ووفق ما جاء في التقرير، ستواصل القوة تنسيق شبكة التدريب الإقليمية وتقوم، في هذا الصدد، بتحديد الفرص المتاحة للمشاركة، وترتيبات تقاسم التكاليف وغير ذلك من وسائل التعاون (المرجع نفسه، الفقرة ١٥).

جيم - الاحتياجات من الموارد

١٩ - تبلغ الميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠١٦، والتي تغطي تكاليف نشر ١٥ ٠٠٠ فرد من أفراد الوحدات العسكرية، و ٢٧٥ موظفا دوليا، و ٦٣٥ موظفا وطنيا، ما إجماليه ٢٠٠ ٥٥٣ ٥١٧ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ٩٩٨ ٧ دولار، أو ١,٦ في المائة بالقيمة الإجمالية، مقارنة باعتماد الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ البالغ ٤٠٠ ٥٥٤ ٥٠٩ دولار. ويعزى عموم الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع المعدلات الثابتة لسداد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات وتكاليف تناوب القوات، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بكتيبة مشاة آلية ونشر سرية هندسية، لم تكن مدرجة في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، هناك زيادة في التكاليف الموظفين الوطنيين استنادا إلى أنماط الإنفاق الحالية (المرجع نفسه، الفقرة ١٣). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من تقرير الأمين العام عن الميزانية.

١ - أفراد الوحدات العسكرية

الفئة	القوام المأذون به للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ [أ]	القوام المقترح للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
الوحدات العسكرية	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	-

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به/مقترح.

٢٠ - تبلغ الميزانية المقترحة لأفراد الوحدات العسكرية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ما قدره ٤٠٠ ٨٧٥ ٣٣٦ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها

٨٠٠ ١٧٤ ١٢ دولار، أو ٣,٧ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وتعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى: (أ) ارتفاع تكاليف المعدات المملوكة للوحدات والمعدات الرئيسية الناجمة عن نشر سرية هندسة وكتيبة مشاة؛ (ب) وارتفاع المبالغ المسددة مقابل تكاليف القوات على النحو الذي اقتضته الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٢٨١؛ (ج) والسفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن استنادا إلى النشر الفعلي وأحدث أنماط الإنفاق (المرجع نفسه، الفقرة ٥٣).

٢١ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥[أ]	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦[أ]	الفرق
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٣١٣	٢٧٥	(٣٨)
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٣٥	٥١	١٦
فئة الخدمات العامة الوطنية	٦١٨	٥٨٤	(٣٤)

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢٢ - تبلغ الميزانية المقترحة للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ما قدره ٢٠٠ ٤٣٣ ٩٧ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ٧٥١ ٢ دولار، أو ٢,٩ في المائة، بالمقارنة مع اعتمادات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وتعزى زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ في المقام الأول إلى تحويل ٢٨ وظيفة دولية إلى وظائف وطنية، وإلى الزيادات السنوية في مرتبات الموظفين الوطنيين (المرجع نفسه، الفقرتان ٥٤ و ٥٥). وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية ردا على سؤال طرحت عن الزيادة في تكاليف الموظفين رغم الانخفاض المتوقع في الوظائف، أن عوامل ارتفاع التكاليف الإضافية للموظفين تتعلق بأثر سلم المرتبات الجديد للموظفين الدوليين الذي بدأ تطبيقه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فضلا عن دفع تعويضات إنهاء الخدمة وبدل الإجازة السنوية للموظفين الذين ألغيت وظائفهم.

٢٣ - أما عوامل الشغور المقترح تطبيقها على تقديرات تكاليف الموظفين المدنيين خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ فهي كما يلي: ٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ١٠ في المائة

بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ٣ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، بالمقارنة مع المعدلات المعتمدة للفترة الحالية وهي ٥ في المائة و ١٠ في المائة و ٥ في المائة، على التوالي. ووفقا لما ذكره الأمين العام، تراعي عوامل الشغور المقترحة أحدث أنماط شغل الوظائف، فضلا عن التخفيض الصافي المقترح لما عدده ٥٦ وظيفة في الفترة المالية المقبلة (المرجع السابق، الفقرة ٤٢). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ قد بلغ ١٠,٤ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ١٧,٦ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ٦,٥ في المائة بالنسبة لفئة الخدمات العامة الوطنية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الفرق بين المعدلات المتوسطة الفعلية الأحدث عهدا وبين المعدلات المستخدمة لأغراض الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إنما يعود إلى ما سيحصل من انخفاض في عدد الشواغر في البعثة بسبب ما يتصل بذلك من انخفاض صاف لما عدده ٣٨ وظيفة دولية و ١٨ وظيفة وطنية، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، في حال الموافقة عليها. وأبلغت اللجنة أيضا بأن معدل الشغور بالنسبة للموظفين الوطنيين يقابله جزئيا اقتراح إنشاء ٢٨ وظيفة وطنية من جراء تحويل الوظائف الدولية إلى وظائف وطنية. وزودت اللجنة بصيغة مستكملة لمعدلات الشغور الفعلية حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، وهي ١٠ في المائة بالنسبة للوظائف الدولية، و ١٧ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ٧ في المائة بالنسبة للوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة. وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها معدلات الشغور الفعلية المذكورة، فهي توصي بأن تطبق معدلات الشغور التالية في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وهي: ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ١٥ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية. وتوافق اللجنة على معدل الشغور المقترح بالنسبة للوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة. وينبغي تعديل التكاليف التشغيلية ذات الصلة بذلك، حسب الاقتضاء.

تنفيذ نتائج استعراض ملاك الموظفين المدنيين

٢٤ - على النحو المذكور في الفقرة ١٧ أعلاه، أجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ استعراض شمل ملاك الموظفين المدنيين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأوصى الاستعراض بخفض ١٤٦ وظيفة وتحويل ٥٢ وظيفة دولية إلى وظائف وطنية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتعكس الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ انخفاضا صافيا قدره ٨٠ وظيفة وتحويل ١٣ وظيفة دولية إلى وظائف وطنية مقارنة بالفترة السابقة. أما بالنسبة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، فتقترح مجموعة ثانية من التغييرات بتخفيض صاف لما عدده ٥٦ وظيفة

(٣٨ وظيفة دولية و ١٨ وظيفة وطنية) وتحويل ٢٨ وظيفة دولية إلى وظائف وطنية (المرجع السابق، الفقرة ١١).

٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٦ من تقرير الميزانية، أن أهم تغيير في ملاك الوظائف يتعلق باقتراح إلغاء ٤٨ وظيفة هندسية، تشمل ٤٤ وظيفة وطنية، والاستعانة في تنفيذ المهام المقترنة بتلك الوظائف بمصادر خارجية (انظر أيضا A/69/731، الجدول ١٧). وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إيضاحات بشأن اقتراح الاستعانة بمصادر خارجية في أداء تلك المهام. وأبلغت اللجنة عند الاستفسار أن هذا الاقتراح، الذي جاءت التوصية به أول الأمر ضمن نتائج استعراض ملاك الموظفين المدنيين والذي أقرته اللجنة التوجيهية لكبار مسؤولي إدارتي عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في المقر، من شأنه أن يتيح للقوة تحقيق قدر أقصى من الوفورات في التكاليف. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المبلغ التقديري للمرتبات وتكاليف الموظفين المتصلة بهذه الوظائف في حالة الشغل التام هو ٣,٧ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتلاحظ اللجنة أن أي وفورات يجري تحقيقها ستقابلها تكاليف الترتيبات التعاقدية التي يتعين وضعها لأداء المهام المقترنة بتلك الوظائف من قبل مصادر خارجية. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أيضا أن ثمة زيادة بمعدل ١,٢٩ مليون دولار في الاحتياجات المقترحة لخدمات الصيانة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وهو ما يعزى إلى قرار الاستعانة بمصادر خارجية في توفير هذه الخدمات.

٢٦ - وأبلغت اللجنة، بعد مزيد من الاستفسار، أنه لا تتوافر بعد مقارنة يمكن التعويل عليها للتكاليف بين ترتيبات التوظيف الداخلية القائمة واقتراح الاستعانة بمصادر خارجية. ووفقا لما ذكره الأمين العام، أشار تقييم أولي إلى أن التغيرات في الظروف الأمنية والاقتصادية في لبنان منذ أن أُجري استعراض ملاك الموظفين المدنيين، مع زيادة المخاطر المتصلة بالسلامة والقيود المفروضة على حركة المواطنين المحليين، قد تؤثر على قدرة البائعين الجدد المحتملين على دعم القوة بالخدمات المطلوبة. إلا أن اللجنة أبلغت بأنه يجري وضع بدائل لتمكين البعثة من مواصلة العمليات اللازمة في مستوى الملاك الوظيفي المقترح الوارد في تقرير الميزانية. ووفقا لما ذكره الأمين العام، قد تشمل هذه الخيارات إجراء بعض التعديلات على الاقتراح الأصلي للاستعانة بمصادر خارجية، وزيادة تبسيط مهام الصيانة المذكورة (مع الاحتفاظ بقدرات داخلية بالكامل أو جزئيا)، وتحقيق مكاسب من حيث الكفاءة من خلال تخفيض عدد الموظفين في أماكن أخرى في البعثة.

٢٧ - وبالنظر إلى أنه لم يكتمل وضع البدائل عن المقترح الأصلي بالاستعانة بمصادر خارجية في وقت استعراض اللجنة الاستشارية للميزانية المقترحة، تتوقع اللجنة أن تتاح هذه المعلومات للجمعية العامة عند نظرها في الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وترى اللجنة أن الأمين العام يجب أن يقدم للجمعية العامة التأكيدات اللازمة بأن أي إقرار لمستويات الملاك الوظيفي المقترحة الواردة في تقرير الميزانية لن يترتب عليه أثرٌ ضار على تقديم خدمات دعم الصيانة الأساسية إلى مختلف عناصر البعثة.

الوظائف

٢٨ - تبين الفقرات من ١٩ إلى ٣٨ من تقرير الميزانية التغييرات المقترح إدخالها على الملاك الوظيفي في كل مكتب من المكاتب، ويرد موجز لهذه التغييرات في مرفق هذا التقرير. وسينجم عن التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين انخفاضٌ صاف بواقع ٥٦ وظيفة. وكما ذُكر أعلاه، فإن غالبية الوظائف المقترح إلغاؤها (٤٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية و ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية) تتعلق بالاستعانة المقترحة بمصادر خارجية لتأدية مهام صيانة المرافق. وهذه الوظائف موجودة حاليا في قسم الخدمات الهندسية من العنصر ٢: الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لتقني مياه ومرافق صحية (فئة الخدمة الميدانية)، ومُشغِّل معدات ثقيلة (فئة الخدمات العامة الوطنية) في القسم نفسه. ويقترح إلغاء ثلاث وظائف أخرى من فئة الخدمة الميدانية في قسم الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووظيفة واحدة لمساعد إداري في قسم الأمن (فئة الخدمة الميدانية) ووظيفتين لمساعدين لشؤون المالية والميزانية (واحدة من فئة الخدمة الميدانية وواحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم إدارة الشؤون المالية.

٢٩ - وتتصل المجموعة الكبيرة الأخرى من المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين باقتراح تحويل وظيفتين برتبة ف-٣ و ٢٦ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى ١٧ وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ١١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة عبر طائفة من المهام والوحدات داخل القوة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن تحويل هذه الوظائف إلى وظائف وطنية سيؤدي إلى انخفاض مُقدَّر في التكاليف بمبلغ ١,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (باستثناء تعويضات إنهاء الخدمة غير المتكرِّرة واستبدال أيام الإجازات السنوية).

٣٠ - وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأن التحويلات المقترحة من وظائف دولية إلى وظائف وطنية هي نتيجة مباشرة لاستعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أشار إلى أن هناك مجموعة ممتازة من المواهب المتاحة للقوة في سوق العمل المحلية. وأبرز الاستعراض أيضا الحاجة إلى إعداد برنامج شامل لتنمية القدرات وشجَّع القوة على زيادة

الدور الإشرافي الذي يؤديه الموظفون المعيَّنون محليا عن طريق تحويل هذه الوظائف إلى وظائف وطنية. وتذكِّر اللجنة مرة أخرى بالفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، التي شددت فيها الجمعية على أهمية أن يجري الأمين العام استعراضا شاملا للاحتياجات من الموظفين المدنيين لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تحويل وظائف الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية. وبالتالي، تؤيد اللجنة الجهود التي تبذلها القوة في هذا الصدد.

٣١ - ويتضمن تقرير الميزانية أيضا اقتراحا بتحويل وظيفة موظف لإدارة العقود (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة برتبة ف-٤ بغية كفالة الامتثال التام لمختلف المبادئ والإجراءات الناظمة فيما يتعلق بإدارة العقود التي تبرمها القوة والإشراف عليها على نحو فعال (A/69/731، الفقرة ٣١). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن هذا الاقتراح يشكل استجابة مباشرة لتوصية المجلس بأن تُعزِّز الوحدة لتحسين مستوى رصد العقود التي تنطوي على مخاطر شديدة وقيمة عالية.

٣٢ - وأخيرا، تشمل المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين أيضا اقتراح نقل أربع وظائف وإعادة ندب ثلاث وظائف بين مختلف الأقسام داخل البعثة. وتلاحظ اللجنة أن المبررات التي قدمت في معظم الحالات تشير إلى أن هذه المقترحات تصحِّح في معظمها الاختلالات الهيكلية الناجمة عن إعادة الهيكلة التي أجريت مؤخرا لعنصر دعم البعثة أو مواءمة المهام والوظائف مع الهيكل التنظيمي المنقَّح للقوة.

٣٣ - وتشير اللجنة أيضا إلى أنه لم يكن لدى القوة وظائف شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، وذلك وفقا لما زُوِّدت به اللجنة من معلومات بشأن شغل الوظائف في سياق استعراضها لتقرير الاستعراض العام لعمليات حفظ السلام (A/69/751).

٣٤ - ورهنا بالملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرة ٢٣ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

	المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	الفرق
التكاليف التشغيلية	٩٠ ١٧٢ ٤٠٠	٨٣ ٢٤٤ ٦٠٠	(٦ ٩٢٧ ٨٠٠)

٣٥ - وتبلغ الاحتياجات من التكاليف التشغيلية المقدَّرة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ مبلغا قدره ٦٠٠ ٢٤٤ ٨٣ دولار، بنقصانٍ قدره ٨٠٠ ٩٢٧ ٦ دولار، أو ما نسبته ٧,٧ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ويُعزى النقصان إلى ما يلي: (أ) المرافق والبنى التحتية نتيجة عدم وجود احتياجات لأصناف مختلفة من المعدات؛ (ب) النقل البحري نظرا إلى نشر سبع سفن تابعة لفرقة العمل البحرية لمدة ١٢ شهرا في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بالمقارنة مع ثماني سفن لمدة ٩ أشهر في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥؛ و (ج) النقل الجوي بسبب الاستخدام الأمثل للأصول الجوية وانخفاض تكاليف استئجارها وتشغيلها. ويقابل هذا الفرق جزئيا زيادة في الاحتياجات من اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى الناجمة عن شحن جميع المقتنيات الذي يفصح عنه الآن في إطار هذا الوجه من أوجه الإنفاق، استنادا إلى مخطط الحسابات الجديد في نظام أوموجا (A/69/731، الفقرات ٥٨ و ٦٠ و ٦١ و ٦٤).

توزيع التكاليف

٣٦ - يتضمن تقرير اللجنة عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام ملاحظات وتوصيات تتعلق بتلك التكاليف التي يقترح الأمين العام توزيعها على ميزانيات فرادى البعثات، بما في ذلك التطبيقات التي وضعها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتم نشرها في الميدان، وأيضا بالاحتياجات الإضافية المتعلقة بمبادرة سلسلة الإمدادات (A/69/839). ولا تتفق اللجنة مع اقتراح الأمين العام تحميل البعثات تلك التكاليف كاملة وتوصي بتقليص الاحتياجات المقترحة من الموارد في فرادى البعثات وفقا لذلك. ويتضمن الجدول ذو الصلة في تقرير المسائل الشاملة موجزا للتخفيضات التي توصي بها اللجنة بحسب البعثات. وفي حالة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ستفضي هذه التوصية إلى تخفيض الاحتياجات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات بمقدار ٢٠٠ ١٠٥ دولار، والاحتياجات من الخدمات الاستشارية بمقدار ٤٠٠ ٩٤ دولار، والاحتياجات المتصلة بالسفر في مهام رسمية بمقدار ٦٠٠ ١٤١ دولار، على التوالي. ويرد ما يتصل بذلك من تسويات بالزيادة في الاحتياجات من الموارد المدرَجة في حساب دعم عمليات حفظ السلام في تقرير اللجنة بشأن هذا الموضوع (A/69/860).

السفر في مهام رسمية

٣٧ - تتضمن الميزانية المقترحة طلب مبلغ ٠٠٠ ١٤٣ ١ دولار للسفر في مهام رسمية، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٢٢٨ دولار (أو ما نسبته ٢٥ في المائة) مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ وقدره ١٠٠ ٩١٤ دولار. ولدى الاستفسار، زُوِّدت اللجنة

بالتوزيع المفصَّل للرحلات المقررة خارج منطقة البعثة (لغير أغراض التدريب) في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتلاحظ اللجنة أنه من المقرَّر إجراء عدد من الرحلات إلى نيويورك، بما في ذلك الرحلات التي يقوم بها عدة مسافرين لحضور نفس الاجتماع. وتشدد اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي للقوة زيادة جهودها الرامية إلى دمج الرحلات إلى نفس الوجهة وتقليل عدد المسافرين في أي رحلة إلى أدنى حد. وترى اللجنة أنه ينبغي للبعثات، حيثما كان ذلك ممكنا، السعي إلى وسائل بديلة للاتصال وتتوقع حصول تخفيضات ذات صلة في هذا الصدد في الاحتياجات إلى السفر في مهام رسمية عملا بقراري الجمعية العامة ٦٥/٢٦٨ و ٦٧/٢٥٤ (انظر أيضا **A/68/782**، الفقرة ٢٠٢). وبالتالي، توصي اللجنة الاستشارية بخفض نسبته ٥ في المائة للموارد المقترحة للسفر خارج منطقة البعثة لغير أغراض التدريب للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بالإضافة إلى خفض قدره ٦٠٠ ١٤١ دولار في تكاليف السفر في مهام رسمية، الموصى به في الفقرة ٣٦ أعلاه.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن تدابير من قبيل دمج الرحلات واعتماد وسائل بديلة للاتصال لن تسهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية فحسب، بل إنها ستؤدي أيضا إلى الحد من تعطيل الأعمال اليومية للموظفين والأثر المحتمل لذلك على تنفيذ البرامج جراء غيابهم لفترات متكرِّرة أو مطوَّلة عن البعثة (انظر **A/68/782**، الفقرة ١٩٩).

النقل البري

٣٩ - زُوِّدت اللجنة بمعلومات مفصلة بشأن الموجودات من مركبات الركاب الخفيفة إلى جانب مقارنة مع النسب الموحدة لتخصيص المركبات على النحو المنصوص عليه في دليل التكاليف والنسب الموحَّدة. وتتوقع القوة أن تكون هناك ١٤٩ مركبة خفيفة مستخدمة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ يجري تخصيصها لما عدده ٣٢٣ موظفا دوليا، بعد تطبيق عامل تأخير النشر. وتلاحظ اللجنة أن الموجودات تفوق النسب الموحدة المحددة لفئات الموظفين المدنيين الدوليين. وترى اللجنة أن البعثة ينبغي أن توائم موجوداتها من المركبات مع النسب الموحدة على وجه السرعة.

النقل البحري

٤٠ - تصل الاحتياجات المقدَّرة للنقل البحري للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى مبلغ ٩٠٠ ٧٨٦ ٣١ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٨٠٠ ٤١٨ ٢ دولار (أو ما نسبته ٧,١ في المائة) مقارنة بالمبلغ المخصَّص للفترة الحالية. ويعزى هذا النقصان إلى النشر المتوقع

لسبع سفن وطائرتين لفرقة العمل البحرية في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ لمدة ١٢ شهرا، بالمقارنة مع ثماني سفن وطائرتين لمدة ٩ أشهر في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (A/69/731، الفقرة ٦١). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الاقتراح للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ يتماشى مع مفهوم العمليات الذي يستند إلى تحليل لتوزيع المهام على السفن. وتحتاج فرقة العمل البحرية إلى خمس طرادات وزورقين للدوريات في عرض البحر لتلبية الاحتياجات التشغيلية من أجل تنفيذ ولاية القوة. وزُوِّدت اللجنة أيضا، بناء على طلبها، بتوزيع للنفقات الفعلية المتصلة بفرقة العمل البحرية ، منذ الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، وهو ما يرد في الجدول أدناه.

النفقات الفعلية لفرقة العمل البحرية للفترات المالية من ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

نوع السفينة	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤
طرادة	٤ ٩٢٨ ٠٧٠	٥ ٩٤٥ ٤٧٨	٥ ٨٥٠ ٠٩٦	٥ ٨٥٠ ٠٩٦
طرادة مزوَّدة بطائرة هليكوبتر	٤ ٣٣٠ ٤٠٠	٢ ٩٥٥ ٢٥٠	٣ ٧٩٢ ١٢٥	٢ ٨١٢ ٠٨٠
زورق دورية سريع	٦ ٩١٦ ٦٦٠	٥ ٢٢٣ ٦٧٠	٨ ٢٤٧ ٩٠٠	٨ ٧٥٤ ٣٥٠
فرقاطة	١٢ ٥٩٠ ٥٦٢	١٧ ٢٦٩ ٢٥٨	٢١ ٩١٧ ٧٤٨	٢٢ ٥٠٤ ٥٠٠
قانصة ألغام	٩٠٣ ٤٤٢	١ ٢٩٣ ٢٥٢		
زورق دورية سريع للدعم	٣ ٧٠٧ ٠٧٣	٣ ٣٧١ ٨٠٨	٣١٦ ١٠٧	
المجموع	٣٣ ٣٧٦ ٢٠٧	٣٦ ٠٥٨ ٧١٦	٤٠ ١٢٣ ٩٧٦	٣٩ ٩٢١ ٠٢٦

٤١ - وتلاحظ اللجنة أيضا أن لدى القوة عبَّارة تجارية لنقل الركاب/السيارات بتصرفها من أجل نقل الأفراد العسكريين ومركبات الدعم وحمولتها ذات الصلة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الترتيبات التعاقدية الحالية تنص على توفير عبَّارة على أساس مشارطة إيجار لمدة محددة عوضا عن توفيرها على أساس كل رحلة. والسعر الحالي المحدَّد لتوفير العبارة هو ٨٠٠ ٥ دولار في اليوم، وتبلغ التكلفة التعاقدية المدرجة في الميزانية ٠٠٠ ١١٧ ٢ دولار في السنة. ومع مراعاة التكاليف الإضافية لرسوم الإبحار في الموانئ ورسوم التأمين ضد أخطار الحرب، يبلغ مجموع التكاليف المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لتوفير هذه السفينة ٨٠٠ ٢٤٩ ٢ دولار باستثناء تكاليف الوقود. وأبلغت اللجنة أيضا بأن العبَّارة كانت قيد التشغيل لما مجموعه ٩٠ يوما على مدى الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وأوضحت القوة أن السفينة تستخدم أساساً لتناوب القوات، وهو ما يحدث بصورة رئيسية في كل فصل خريف

وربيع نظرا إلى دورة التناوب المحددة للبعثة. كما أن الظروف المناخية تؤثر على قابلية تشغيل العبَّارة. وأشارت البعثة أيضا إلى أن السفينة هي الطريق البديلة الوحيدة لإعادة الإمداد وإجلاء الموظفين في حالة حدوث قلاقل أو تهديدات أمنية أخرى. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي بذل كافة الجهود لضمان أن الشروط التعاقدية لتوفير عبَّارة نقل الركاب/السيارات للقوة هي الأكثر فعالية من حيث التكلفة وفائدة للبعثة. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات إضافية عن هذا الموضوع في مشروع ميزانية القوة المقبل الذي سيقدمه الأمين العام.

٤٢ - ورهنا بالتوصيات الواردة في الفقرات ٢٣ و ٣٦ و ٣٧ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للتكاليف التشغيلية.

مسائل أخرى

٤٣ - أثنت اللجنة، في تقريرها السابق عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على الجهود التي تبذلها القوة في توفير الطاقة عن طريق استخدام الطاقة الشمسية، وبالتالي الحد من الاعتماد على المولدات الكهربائية، والتقليل من استخدام الوقود والتكاليف ذات الصلة إلى أدنى حد (A/68/782/Add.12). وفي تقرير الأداء للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، قدمت القوة معلومات إضافية عن إنتاجها من الطاقة المتجدِّدة عن طريق نموذج الطاقة الشمسية الخاص بها، وهو نموذج يعتمد على مرافق إنتاج لا مركزية موجودة في ١٢ مزرعة للطاقة الشمسية، وتنتج بذلك الطاقة لشبكة البعثة (A/69/606، الفقرة ٢٠). ويتضمن التقرير أيضا تفاصيل تتعلق بالجهود التي تبذلها البعثة للحد من بصمتها البيئية، بما في ذلك اتخاذ تدابير لحفظ المياه وتنظيم دورات تدريبية للتوعية بهذا الشأن. ولقد انتهت القوة أيضا من تشييد ستة خزانات خرسانية لتصريف الحمأة وتحسين التعامل مع المياه المستعملة ومعالجتها (المرجع نفسه، الفقرة ١٨). وفي تقرير الميزانية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، تشير القوة إلى أنها تتوقع الاستعاضة عن المولدات الكهربائية بوحدات مائية/كهربائية جديدة تعمل بنظام حقن الوقود تتسم بمزيد من الكفاءة في استهلاك الوقود (A/69/731، الفقرتان ١٢ (ألف) و ٤٠). وتؤكد اللجنة تأييدها للأخذ بالتكنولوجيات والممارسات الجديدة في السعي إلى تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وتحسين الإدارة البيئية. وتتوقع أيضا أن تتكرر هذه التدابير في بعثات أخرى، كلما كان ذلك ممكنا.

خامسا – استنتاجات

٤٤ – يرد في الفقرة ٤٥ من تقرير الأداء (A/69/606) الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيدُ الحر البالغ ٣٠٠ ٧٢٢ دولار، وكذلك الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٣٠٠ ٣٠٢ ٩ دولار.

٤٥ – وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في الفقرة ٦٥ من الميزانية المقترحة (A/69/731). وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرات ٢٣ و ٣٦ و ٣٧ أعلاه، بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا قدره ٣٠٠ ٠٥٩ ٥١٤ دولار للإنفاق على القوة خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

الوثائق

- أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/606)
- ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/731)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/69/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والميزانية المقترحة للقوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/782/Add.12)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٨ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢١٧٢ (٢٠١٤)

المرفق

موجز التغييرات المقترحة في وظائف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
التوجيه التنفيذي والإدارة					
مكتب رئيس البعثة/قائد القوة					
	-١	ف-٤	موظف معني بالممارسات الفضلى	نقل	إلى مكتب نائب رئيس البعثة
	-١	خ ع و	مساعد فريق	إعادة ندب	إعادة ندب وإعادة توصيف مهام من مساعد فريق إلى مساعد لشؤون البحوث في مكتب نائب رئيس البعثة
	-٢				
العنصر ١: العمليات					
مكتب نائب رئيس البعثة ومدير الشؤون السياسية والمدنية					
	+١	ف-٤	موظف معني بالممارسات الفضلى	نقل	من مكتب رئيس البعثة/قائد القوة
	+١	خ ع و	مساعد لشؤون البحوث	إعادة ندب	من مكتب رئيس البعثة/قائد القوة
	+٢				
مركز التحليل المشترك للبعثة					
	-١	ف-٣	محلل معلومات	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	محلل معلومات	تحويل	من الرتبة ف-٣
	-				
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز					
	+١	ف-٣	نائب رئيس الموظفين	تحويل	من خ م
	-١	خ م	موظف لشؤون الموارد البشرية	تحويل	إلى ف-٣
	-				
العنصر ٢: الدعم					
قسم الأمن					
	-١	خ م	مساعد إداري (الأمن)	إلغاء	
	-٤	خ م	موظف أمن	تحويل	إلى م ف و
	+٢	م ف و	موظف أمن	تحويل	من خ م

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
	+٢	خ ع و	مساعد لشؤون الأمن	تحويل	من خ م
	−١				
ديوان مدير دعم البعثة					
	−٢	خ م	مساعد إداري	تحويل	إلى خ ع و
	+٢	خ ع و	مساعد إداري	تحويل	من خ م
	−				
قسم إدارة الشؤون المالية					
	−١	ف−٤	موظف لشؤون المالية والميزانية	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	موظف لشؤون المالية والميزانية	تحويل	من الرتبة ف− ٤
	−١	خ م	مساعد لشؤون المالية والميزانية	تحويل	إلى خ ع و
	+١	م ف و	موظف لشؤون المالية والميزانية	تحويل	من خ م
	−١	خ م	مساعد لشؤون المالية والميزانية	إلغاء	
	−١	خ ع و	مساعد لشؤون المالية والميزانية	إلغاء	
	−٢				
قسم إدارة الموارد البشرية					
	−١	ف−٣	موظف إداري	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	موظف تدريب	تحويل	من الرتبة ف−٣
	−١	خ م	موظف لشؤون الموارد البشرية	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	موظف لشؤون الموارد البشرية	تحويل	من خ م
	−١	خ م	مساعد لشؤون تنمية قدرات الموظفين	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	موظف لشؤون الموارد البشرية	تحويل	من خ م
	+١	م ف و	موظف لشؤون الموارد البشرية	تحويل	من خ ع و
	−١	خ ع و	مساعد لشؤون الموارد البشرية	تحويل	إلى م ف و
	−				
مكتب نائب مدير دعم البعثة					
مكتب نائب مدير دعم البعثة	−١	خ ع و	مساعد لشؤون الرعاية الاجتماعية	نقل	إلى قسم الخدمات الطبية
	+١	ف−٤	موظف إدارة العقود	تحويل	من خ م
	−١	خ م	موظف إدارة العقود	تحويل	إلى الرتبة ف− ٤
	−١				

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
قسم المشتريات					
	-١	ف-٣	موظف مشتريات	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	موظف مشتريات	تحويل	من الرتبة ف-٣
	-				
قسم سلسلة الإمدادات					
	-١	خ م	مساعد لشؤون المواد والأصول	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	موظف إمدادات	تحويل	من خ م
	-١	خ م	موظف نقل (المخازن)	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	موظف إمدادات	تحويل	من خ م
	-١	خ م	مساعد لشؤون الإمدادات	تحويل	إلى خ ع و
	+١	خ ع و	مساعد لشؤون الإمدادات	تحويل	من خ م
	-١	خ ع و	مساعد لشؤون إدارة الممتلكات	نقل	إلى المركز المشترك للعمليات اللوجستية
	-١	خ ع و	تقني تدفئة وتهوية وتبريد	تحويل	إلى قسم الخدمات الهندسية
	+٢	خ ع و	مساعد لشؤون الإمدادات	إعادة ندب	من قسم الخدمات الهندسية
	-				
قسم الخدمات الطبية					
	-١	خ م	ممرض	تحويل	إلى خ ع و
	+١	خ ع و	ممرض	تحويل	من خ م
	+١	خ ع و	مساعد لشؤون الرعاية الاجتماعية	نقل	من مكتب نائب مدير دعم البعثة
	+١				
قسم النقل والحركة والطيران					
عمليات النقل البري والجوي	-١	خ م	مساعد لشؤون النقل	تحويل	إلى خ ع و
	+١	خ ع و	مساعد لشؤون النقل	تحويل	من خ م
	-				
قسم الخدمات الهندسية					
	-١	خ م	تقني مياه ومرافق صحية	إلغاء	
	-١	خ ع و	مُشغِّل معدات ثقيلة	إلغاء	
	-١	خ م	تقني هندسة (مولِّدات)	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	تقني هندسة (مولِّدات)	تحويل	من خ م
	-١	خ م	كهربائي	تحويل	إلى م ف و

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
	+١	م ف و	كهربائي	تحويل	من خ م
	−١	خ م	مساعد هندسي	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	مساعد هندسي	تحويل	من خ م
	−٢	خ ع و	مساعد لشؤون المواد والأصول	إعادة ندب	إلى قسم سلسلة الإمدادات
	+١	خ ع و	تقني تدفئة وتهوية وتبريد	نقل	من قسم سلسلة الإمدادات
	−١	خ م	مساعد لشؤون إدارة المرافق	إلغاء	
	−٣	خ م	تقني هندسة (مولِّدات)	إلغاء	
	−٢٥	خ ع و	مساعد لشؤون إدارة المرافق	إلغاء	
	−١٦	خ ع و	تقني/ميكانيكي مولِّدات	إلغاء	
	−٣	خ ع و	تقني كهرباء	إلغاء	
	−٥١				
المركز المشترك للعمليات اللوجستية					
	−١	خ م	مساعد إداري	تحويل	إلى خ ع و
	+١	خ ع و	مساعد إداري	تحويل	من خ م
	+١	خ ع و	مساعد لشؤون إدارة الممتلكات	نقل	من قسم سلسلة الإمدادات
	+١				
قسم الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات					
	−١	خ م	مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	موظف لشؤون تكنولوجيا المعلومات	تحويل	من خ م
	−١	خ م	أخصائي لاسلكي	تحويل	إلى م ف و
	+١	م ف و	موظف لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية	تحويل	من خ م
	−١	خ م	مساعد لنظم المعلومات الجغرافية	تحويل	إلى خ ع و
	+١	خ ع و	مساعد لنظم المعلومات الجغرافية	تحويل	من خ م
	−١	خ م	أخصائي تقني/مساعد لتكنولوجيا المعلومات	تحويل	إلى خ ع و
	+١	خ ع و	أخصائي تقني/مساعد لتكنولوجيا المعلومات	تحويل	من خ م
	−١	خ م	فني/مساعد اتصالات سلكية ولاسلكية	تحويل	إلى خ ع و

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
	+١	خ ع و	فني اتصالات سلكية ولاسلكية	تحويل	من خ م
	-١	خ م	مساعد لشؤون السجل والبريد والمحفوظات	تحويل	إلى خ ع و
	+١	خ ع و	مساعد لشؤون السجل والبريد والمحفوظات	تحويل	من خ م
	-١	خ م	مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات	إلغاء	
	-١	خ م	مساعد لشؤون الاتصالات	إلغاء	
	-١	خ م	عامل تركيب	إلغاء	
	-٣				
المجموع					
وظيفة دولية	-٣٨				
وظيفة وطنية	-١٨				
المجموع	-٥٦				

المختصرات: خ م = فئة الخدمة الميدانية؛ خ ع و = فئة الخدمات العامة الوطنية؛ م ف و = موظف وطني من الفئة الفنية.